النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية
دراسة تطبيقية على بنك التضامن الإسلامي (كسلا)

✍ د.فاطمة إبراهيم إبراهيم (*)

المستخلص

تناولت الدراسة النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية بصفة عامة وبنك التضامن الإسلامي فرع كسلا بصفة خاصة.

هدفت الدراسة إلى معرفة النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية ومدى تمشي هذا النظام واتباعه لقواعد النظم المحاسبية وقياس مدى كفاءة وفعالية المعلومات المستخرجة من النظام ومن هنا برزت بعض التساؤلات عن كيفية يمكن إدراج البيانات بالدفاتر والسجلات بالطريقة الصحيحة ، التعرف على النظام المحاسبي الفعال الذي يؤدي إلى رفع الكفاءات والرقي في البنوك الإسلامية استناداً علي الأساليب العلمية ، وهل يمكن إستعراض بعض المشاكل التي تواجه البنوك الإسلامية لتحقيق الأهداف وفق الشريعة الإسلامية والتنافس الربوي ليحقق البحث أهدافه تم اختيار ثلاث فرضيات :

البنوك الإسلامية لا تطبق نظام محاسبة التكاليف في قياس تكلفة خدماتها. النظام المحاسبي المتبع في البنوك الإسلامية لا يتوافق مع المبادئ

(*) .

المحاسبية المتعارف عليها ، النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية يؤدي إلى استخراج معلومات تساعد في اتخاذ كافة أنواع القرارات.

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي والوصفي واستخدم المقابلة الشخصية وتقديم الأسئلة والاضطلاع على الدفاتر والسجلات كأداة لجمع البيانات وقد خلص الباحث إلى عدة نتائج تؤكد صحة الفرضيات منها:

النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية يقوم بإثبات كل العمليات وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما يستخدم نظام محاسبة التكاليف في قياس تكلفة الخدمات المصرفية بهدف مد الإدارة بمعلومات تساعدها في القيام بوظائفها ، ضعف النظام المحاسبي له علاقة مباشرة بالسرقات والاختلاسات نتيجة لوجود ثغرات في النظام ، يوفر النظام المحاسبي معلومات تفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية كما أن القوائم المالية تمثل وسيلة عرض ملائم للمعلومات

واختتم الباحث دراسته بعدد من التوصيات بناء على النتائج التي توصل إليها منها:

- ضرورة ترقية العمل المصرفي في البنوك الإسلامية عن طريق التوسع في استخدام الحاسب ووسائل التقنية الأخرى لتقديم خدمات مصرفية حديثة ، حسن إدارة موارد واستخدامات البنك بهدف تحقيق السلامة المالية والبعد عن مخاطر الفشل ، ضرورة إلمام العاملين بالمعايير المحاسبية والقوانين المنظمة للعمل المصرفي ، يجب على إدارة البنك القيام بالدراسات الكافية قبل إعطاء التمويل حتي لا يؤدي ذلك إلي التعسر في السداد ، ضرورة

توطين استخدام تكنولوجيا معالجة البيانات لأن عالم اليوم يقوم على الغذاء المعلوماتي المنظم.

المقدمة:

يعتبر القطاع البنكي من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، حيث يمثل عصب الحياة الاقتصادية، ويقوم هذا القطاع بدور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، كما يقوم بتقديم العديد من الخدمات المالية والمصرفية الأخرى.

ولا يشك أحدٌ في الدور الرئيسي الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد حيث تمثل ركناً أساسياً من أركان الاقتصاد الوطني. وقد جاءت فكرة المصارف الإسلامية نتيجة للعديد من العوامل. ومن هذه العوامل التي ساعدت على ظهور المصارف الإسلامية وجود المصارف التقليدية والتي تعمل في البلاد الإسلامية. ويختلف منهج ونظام البنوك الاسلامية عن البنوك التقليدية من حيث الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية واجتناب الربا في الأخذ والعطاء ، والعمل على تقديم خدمات مصرفية متنوعة بما يتناسب مع احتياجات العملاء.

مشكلة الدراسة :

اتجهت سياسة الدولة في السنوات الأخيرة نحو أسلمة النظام المصرفي لذا يرى الباحث انه لابد من معرفة النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية ومدى تطبيقه للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها من حيث تسجيل وتلخيص وعرض البيانات المحاسبية واتباع معايير الرقابة المحاسبية المعروفة وقد لخصت المشكلة في النقاط الآتية.

- كيف يمكن إدراج الحسابات بالدفاتر والسجلات بالطريقة الصحيحة؟
- كيف يمكن التعرف على النظام الذي يؤدي إلى رفع الكفاءات والرقي بالبنوك الإسلامية استناداً على الأساليب الإسلامية؟
- هل يمكن استعراض بعض المشاكل التي تواجه البنوك الإسلامية لتحقيق الأهداف وفق الشريعة الإسلامية والتنافس الربوي!

يحاول الباحث الإجابة على هذه الاسئلة من خلال دراسة الحالة المتمثلة في بنك التضامن الإسلامي فرع كسلا.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى :

- معرفة النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية كأحد ركائز العمل المصرفي

في السودان ومدى تمشي هذا النظام واتباعه لقواعد النظم المحاسبية .

- قياس كفاءة وفعالية النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية .
- وصف النظام المحاسبي لبنك التضامن الإسلامي كنموذج لمعرفة النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية.
- إيجاد نظام محاسبي بصورة تمكن من بناء مؤسسة مصرفية تلبي تطلعات المساهمين والعاملين والمتعاملين والبيئة التي تعمل فيها البنوك الاسلامية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من الخصوصية التي تتمتع بها البنوك الإسلامية في ظل إلغائها للتعامل بالفائدة وتطبيقها لصيغ التمويل الإسلامية ، كما تهتم الدراسة بالتعرف على النظام المحاسبي الفعال الذي يؤدي إلى رفع كفاءة العمل في البنوك الإسلامية استناداً على الأساليب العلمية ومعرفة مدى توفر خصائص جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية.

منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الاستنباطي لمعرفة محاور البحث ووضع الفروض والمنهج الاستقرائي لاختبار صحة الفروض والمنهج الوصفي في دراسة الحالة (بنك التضامن الإسلامي فرع كسلا).

فرضيات الدراسة:

قامت الدراسة باختبار الفرضيات الآتية:

- النظام المحاسبي المتبع في البنوك الإسلامية لا يتوافق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- البنوك الإسلامية لا تطبق نظام محاسبة التكاليف في قياس تكلفة خدماتها.
- النظام المحاسبي يؤدي استخراج معلومات تساعد في اتخاذ كافة أنواع القرارات.

هيكل الدراسة :

حتى يحقق البحث الأهداف المرجوة منه تم تقسيمه إلى مقدمة وثلاث فصول وتشتمل المقدمة على الإطار المنهجي والدراسات السابقة ، حيث تناول الفصل الأول تعريف المصارف ونشأة الجهاز المصرفي في السودان من خلال ثلاث مباحث ، المبحث الأول : تعريف المصارف ونشأة الجهاز المصرفي في السودان ، والمبحث الثاني : خصائص وأهداف المصرف الإسلامي ، والمبحث الثالث : الأنشطة المصرفية للبنوك الإسلامية والفصل الثاني النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية ، تناول الباحث ذلك من خلال ثلاث مباحث : المبحث الأول : تعريف النظام المحاسبي ، المبحث الثاني : المقومات الأساسية في البنوك الإسلامية ، والمبحث الثالث : تصميم النظام المحاسبي وأساليب الرقابة ، أما الفصل الثالث عرض فيه الباحث الدراسة الميدانية في مبحثين المبحث الأول نبذة عن بنك التضامن الإسلامي والمبحث الثاني : تحليل البيانات أما الخاتمة فقد اشتملت على النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

نجد أن هنالك العديد من الدراسات حول ظاهرة البنوك بصفة عامة ،أما الدراسات حول ظاهرة البنوك الإسلامية فقليلة لحداثة نشأة البنوك الإسلامية لذلك نستعرض بعض الدراسات ذات الصلة بالدراسة الحالية، ومن أهمها:

دراسة: أيمن محمد الغنميين: ([1])

مشكلة الدراسة:

إن اعتماد تطبيق البنك المركزي الأردني طريقة واحدة للرقابة على المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية مثل الاحتياطي النقدي الإلزامي، السيولة القانونية، السقوف الائتمانية، إعادة الخصم، والمقرض الأخيرة وغيرها من السياسات النقدية التي يطبقها البنك المركزي تؤثر سلباً على المصارف الإسلامية وتنعكس بالتالي على نسب توزيع الأرباح على حسابات الاستثمار لديها؛ لأن طبيعة العمليات المصرفية التي تقوم بها المصارف الإسلامية تختلف عن المصارف التقليدية ومع ذلك فهي تخضع لنفس السياسة النقدية للبنك المركزي.

تهدف الدراسة إلى:

- توضيح مفهوم رقابة البنك المركزي الأردني على البنوك الإسلامية في الأردن
  وأدواتها الرئيسة ودوافع تطبيقها .
- معرفة رأي الإدارة العليا للبنك الإسلامي الأردني بأدوات الرقابة التي يطبقها البنك المركزي الأردني على البنك الإسلامي الأردني
  .

([1]) أيمن محمد الغنميين - علاقة البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بالبنك المركزي الأردني و التحديات الاقتصادية **الراهنة** -جامعة الحسين بن طلال كلية إدارة الأعمال والاقتصاد قسم المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية،بدون 2001م

- تقديم التوصيات المناسبة التي تهدف إلى تطبيق أدوات رقابة تناسب عمل المصارف الإسلامية في الأردن حيث إن طبيعة عملها تختلف عن طبيعة عمل البنوك التقليدية.

وتأتي أهمية الدراسة في :

إيجاد صيغة مشتركة للتفاهم بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية بحيث تتحقق مصلحة المساهمين والمودعين والمستثمرين في البنوك الإسلامية , قد تؤدي إلى استثمار البنوك الإسلامية السيولة الزائدة لديها مما ينعكس على زيادة ربحيتها وزيادة نسبة العوائد التي توزعها على حسابات العملاء لديه.

و قد توصلت الدراسة إلى تحديد وشرح أدوات الرقابة التي يطلبها البنك المركزي الأردني على البنوك الإسلامية ومدى استفادة البنوك الإسلامية منها. كما و تم تحديد المشكلات التي تواجه البنوك الإسلامية من وجهة نظر البنوك نفسها. وقد اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات التي قد تساهم في قيام البنك المركزي الأردني بإجراء تعديل على بعض أدوات الرقابة وإدخال عناصر جديدة فيها, و التي قد تكون لصالح البنوك الإسلامية والتي قد تؤدي إلى استثمار البنوك الإسلامية للسيولة الزائدة لديها مما ينعكس على زيادة ربحيتها وزيادة نسبة العوائد التي توزعها على حسابات العملاء لديها.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في أنها تناولت النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية بينما الدراسة تناولت علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي والتحديات الاقتصادية الراهنة.

دراسة عوضيه عبد الله حسن (2000م)[1]:

(1) عوضية عبد الله حسن تقويم الأداء المالي في البنوك الإسلامية بالتطبيق علي البنك الإسلامي ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة ، (جامعة أمدرمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ،2000م).

تطرقت الدراسة إلى موضوع تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الفترة من (1991 – 1998م) حيث هدفت الدراسة إلى استخدام معايير التحليل المالي في تقويم أداء المصارف ذلك بهدف تحديد نقاط القوة والضعف للبنوك وبالتالي التعرف علي سلامة مراكزها المالية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- انخفاض نسبة الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة خلال سنوات الدراسة.
- عدم كفاية رأس المال بالبنك خلال فترة الدراسة.
- العمل على زيادة سنوات الإيرادات بالبنك وترشيد المعلومات.

مما تقدم من عرض الباحث يتضح التباين بين دراسته وهذه الدراسة يتمثل في أن هذه الدراسة تعتمد على التحليل المالي في تقويم الأداء بالمصارف الإسلامية كما أن التشابه بين الدراستين يكمن في أن كل من الدراستين يهتمان بموضوع البنوك الإسلامية في حين أن الدراسة الأخيرة ركزت على النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية ومدي إتباعه في القواعد المحاسبية

الفصل الأول
تعريف المصارف ونشأة الجهاز المصرفي في السودان

المبحث الأول :تعريف المصارف ونشأتها في السودان:

يقصد بالمصرف أي شركة مسجلة تحت قانون الشركات وتمارس العمل المصرفي، أو جزء منه في السودان وفق قوانين بنك السودان المعروفة في مجال إنشاء المصارف[1]

[1] محافظ بنك السودان قانون تنظيم العمل المصرفي لعام 1991م

وقد وردت تعاريف كثيرة للبنوك الإسلامية منها " بأنه مؤسسة مالية لتجميع الأموال وتوظيفها في اطار الشريعة الإسلامية بما يخدم المجتمع في التكافل الإسلامي"[1].

من هذا المنطلق يري الباحث أن البنوك الإسلامية نشأت كإمداد للبنوك التقليدية مع تحريم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءاً.

نشأة وتطور الجهاز المصرفي في السودان:

وقد قسم تطور الجهاز المصرفي في السودان الى ست مراحل وهي مرحلة فروع البنوك الأجنبية أو مرحلة البنوك التجارية –اذا صح التعبير- في الفترة ما بين 1901 إلى 1960م حيث كانت ملامح الجهاز الجهازي تسيطر عليها البنوك الأجنبية وفروعها وكانت تعمل لخدمة مصالح دولها. والمرحلة الثانية تعتبر من أهم المراحل على الجهاز المصرفي في السودان،تناولت هذه المرحلة تأسيس بنك السودان كبنك مركزي وحولت له جميع الصلاحيات لممارسة عمله كبنك للحكومة والمرحلة الثالثة في الفترة ما بين 1960 إلى 1970م، وفي هذه الفترة ظهر عدد من البنوك التجارية والمتخصصة مثل البنك التجاري والعقاري السوداني وبنك التنمية الوطنية وغيره من البنوك المتخصصة.وفي المرحلة الرابعة عام 1971م صدر قرار بتأميم جميع البنوك التجارية وآلت ملكيتها للدولة ووغُيّرت أسماؤها فيما عدا بنك النيلين والبنك التجاري السوداني.والمرحلة الخامسة في عام 1976م وهي تعتبر مرحلة الانتاج الاقتصادي تم فيها إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي وشهدت البلاد افتتاح عدد كبير من البنوك التجارية مثل بنك الشرق الأوسط المحدود ، وسيتى بانك وغيرها.أما في المرحلة السادسة والأخيرة التي يمكننا أن نطلق عليها مرحلة أسلمة الأعمال المصرفية في الجهاز المصرفي السوداني،ذلك بصدور

(1) دكتور احمد عبد العزيز النجار –حركة البنوك الاسلامية – شركة سبرت القاهرة – الطبعة الاولى - 1993 ص ص 44،45

قرار اسلمة الاعمال المصرفية عام 1984م وبالفعل بدأت البنوك في تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في أعمالها[1].

والصيرفة الإسلامية أحدثت انفتاحاً لكثير من العطاءات للدخول في مجالات النشاط المصرفي تحت ضغط التنافس لكسب العملاء نحو نظام مصرفي وبذلك تمت أسلمة البنوك الربوية.

يتضح مما تجمع من مادة أنه في إطار التوسع الأفقي للمصارف السودانية يقل إنتشارها في ولايات الجنوب والغرب الأمر الذي يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق ، كما استنتج الباحث أن التطور الرأسي للعمل المصرفي يسير ببطء ولا يواكب في بنيانه الهيكلة التحتية الأساسية إيقاع المؤسسات الدولية التي تقوم بإرساء قواعد وبنيان هيكل العولمة في مناحي علومة التجارة والتمويل والاستثمار فالأمر يحتاج إلى مضاعفة الجهود من أجل المواكبة.

المبحث الثاني : خصائص وأهداف المصرف الإسلامي:

أولاً:خصائص المصرف الإسلامي :

*من أهم خصائص المصرف الإسلامي في معاملاته هو إسقاط الفائدة في عملياته أخذاً أو عطاءاً ، لأن الإسلام قد حرَّم الربا.

*تسعي البنوك للتضارب بأموال المساهمين والمستثمرين للحصول على الربح ولكن في سعيها تخضع لضوابط الشريعة الإسلامية وما يتفق معها .

* تسعى لتحقيق العدالة في توزيع الثروة بمساعدة صغار المنتجين ومحاربة مختلف صور الاستغلال الاقتصادي مثل الربا والاحتكار [2].

([1]) عبد المنعم نور الجليل ، بنك السودان ، مجلة المصرفي ، العدد 21 لسنة 1991م ،ص:53.

([2]) محمد هاشم عوض ،دليل العمل المصرفي في البنوك الاسلامية ، شركة فأل للإعلان والطباعة المحدودة ، الخرطوم ،الطبعة الأولى ، ص 11، 12.

ثانياً: أهداف المصرف الإسلامي:

- تهدف البنوك إلى أداء كافة الخدمات المصرفية مثل فتح الحسابات وإصدار خطابات الضمان وحفظ الأمانات والقيام بعمليات الصرف الأجنبي وذلك في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.
- المساهمة في توفير السلع الضرورية في الأسواق دون استغلال ،عن طريق عمليات المشاركات في الأعمال التجارية مع الالتزام بأحكام الشريعة.
- القيام بعمليات المضاربة الإسلامية الشرعية استهدافاً للربح الحلال.
- معاونة صغار المستثمرين الذين لديهم الخبرة وتنقصهم الأموال في البيان الاقتصادي للمجتمع الإسلامي .
- تجميع أموال الزكاة من المسلمين المودعين وصرفها وفقاً للمصارف الشرعية لها تحقيقاً للتنمية الاجتماعية[1].

ثالثاً: الأنشطة المصرفية للبنوك الإسلامية :

- قبول الودائع .
- استخدام بعض الصيغ الاسلامية مع المستثمرين تتمثل في :

-التمويل بالمشاركة

يعتبر التمويل بالمشاركة أهم ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية،وهي تقديم المصرف والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد ، أو في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما متملكاً لأن حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقاً لنصيبه من الأرباح

(1) أحمد عبد العزيز النجار- بنوك بلا فوائد-الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية – القاهرة-1979- ص 40

، وتقسيم الخسارة على حسب حصة كل شريك في رأس المال [1] وباستخدام هذه الصيغة يتم المساهمة بالمال والعمل بين الطرفين،ومن خلال العملية يتم تجميع فوائد مالية،وتأخذالمشاركة ثلاثة اشكال: المشاركة الثابتة – المشاركة على أساس صفقة معينة-المشاركة المنتهية التمليك؟

- **التمويل بالمضاربة:**

وتعرف المضاربة على أنها شركة في الربح بمال من جانب، وهو جانب صاحب المال وعمل من جانب آخر وهو جانب المضاربة [2].

- **التمويل بالمزارعة**:

عرفها المالكية على أنها:شركة في الزرع، وتقوم هذه الصيغة على أساس عقد الزرع ببعض الخارج منه ،وبمعنى آخر يقوم مالك بإعطاء الأرض لمن يزرعها أو يعمل عليها، وهذه الصيغة لم تطبق سوى في بعض البنوك السودانية،ويرجع ذلك دخل الفلاحين يمثل 75%من السكان [3].

- **التمويل بالمساقاة:**

تعرف بالمساقاة على أنها:"عقد على مؤونة نمو النبات بقدر،وصورتها أن تعقد شركة بين شخصين أحدهما مالك للأشجار يبحث عن من ينميها والآخر يملك الجهد لذلك على اساس توزيع الناتج بينهما حسب الاتفاق [4].

([1]) هيئة المحاسبة والمراجعة : معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية،(2000)،ص 234

([2])شوقي إسماعيل شحاتة،البنوك الإسلامية ، القاهرة الحديثة للطابعة،الطبعة الأولي 1977م،ص 29

([3]) وهبه الزحيلي ،الفقه الاسلامي وأدلته،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق الطبعة الثانية،1985م،ص 613

([4]) عثمان بابكر احمد ،تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم ، العهد الاسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الاسلامي للتنمية ، الطبعة الأولي ،1928م ، ص 27

- **التمويل بالمرابحة:**

يعرف بيع المرابحة "البيع بالثمن المشترى به،أو تكلفتها على المشتري مع زيادة ربح معلوم يكون في الغالب نسبة مئوية من ثمن الشراء أو التكلفة[1].وهنالك صيغ أخرى كثيرة للتمويل مثل التمويل بالتأجيل والتمويل بالسلم،والتمويل بالاستصناع وغيرها.

- خطاب الاعتماد.
- خصم الكمبيالات والتعامل في النقد.

الفصل الثاني
النظام المحاسبي في البنوك الاسلامية

عرف النظام المحاسبي بأنه مجموعة الأسس والقواعد والإجراءات المتبعة في تسجيل وتبويب وتحليل وتلخيص البيانات في السجلات المعدة لذلك بهدف الوصول للتقارير المالية التى تعكس الفائدة للمساهمين والممولين والمستثمرين والإدارة لمعرفة مدى تمشي البيانات والتصرفات المالية مع الخطة المرسومة،ومعرفة مدى المؤسسية فى الأنظمة المحاسبية التي بموجبها يمكن للإدارة اتخاذ القرارات[2].

المكونات الأساسية للنظام المحاسبي في البنوك الإسلامية:

1/مدخلات النظام :

تشمل الاحتياجات الأساسية مثل العناصر التي تتوفر لتشغيل النظام،بغرض تحقيق أهدافه وتوفير المخرجات المرغوبة.

2/عمليات النظام :

([1]) محمد كمال عطية،نظم محاسبية في الإسلام،منشأة المعارض بالإسكندرية،الطبعة الثانية ،1989،ص 352

([2]) احمد حسين على – نظم المعلومات المحاسبية – مطبعة الاشعاع الفنية -1997م – ص 14

تتعدد العمليات والنماذج المستخدمة في النظام المحاسبي للبنوك الإسلامية في كل مرحلة من مراحل النظام تبعاً للمدخلات المتاحة وطبيعة المخرجات المطلوبة وتنبثق عمليات النظام ونماذجه في الأسلوب المنهجي المستخدم في المجالات المحاسبية (التسجيل – التبويب – التلخيص – العرض – التحليل- التفسير)

3/مخرجات النظام :

من الطبيعي أن تتكون مخرجات النظام من المعلومات المحاسبية المستهدفة في كل مرحلة وكل جزء من مراحل النظام ذلك لخدمة عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرار .

المقومات التى تحكم البنوك الإسلامية :

أولا: المقومات العامة الواجب توافرها في أي نظام محاسبي:

1- نظام المحاسبة المالية :

وهو يتطلب توفر مجموعة من العناصر أهمها :

1. المجموعة الدفترية.
2. المجموعة المستندية.
3. دليل الحسابات.
4. القوائم المالية والتقارير.

2- نظام المحاسبة الإدارية:

وهي احدي مكونات النظام المحاسبي هدفها توفير المعلومات الملائمة لمتخذي القرارات داخل البنك لمساعدتهم في اتخاذ القرارات السليمة من خلال فروعها وهي :

أ/نظام محاسبة التكاليف:

تساعد فى تتبع عناصر التكاليف وتخصيصها على الأنشطة بشكل أفضل.

ب/نظام محاسبة المسئولية:

تساعد في تقييم الأداء الكلي للبنك حيث يقوم القسم بتقسيم البنك إلى مراكز مسؤولية وفقاً للهيكل التنظيمي للبنك ويتم تحديد مسؤولية كل قسم بهدف الربط التقارير المحاسبية والأشخاص المسئولين عن الأداء داخل كل مركز.

ج/نظام الموازنات التخطيطية:

الموازنة هي عبارة خطة مالية تتضمن توقعات مستقبلية وهى وسيلة تساعد في التخطيط والرقابة.

د/التحليل المالي:

يمثل دراسة القوائم المالية وتحليلها .

هـ/ نظام سليم للاتصال:

يجب أن يكون للبنك هيكل تنظيمي واضح بناءاً عليه يتم تحديد المسؤوليات على مختلف المستويات.

ز/المقومات البشرية:

لابد من توفر العناصر البشرية المؤهلة التي تفي باحتياجات المصارف الإسلامية.

و/مقومات آلية وتكنلوجية :

يقصد بها الأجهزة التي تساعد النظام في القيام بوظائفه.

ثانياً:المقومات الخاصة :

وهي المقومات الواجب توفرها في أي بنك إسلامي وتشمل :

1- الالتزام في المضاربة :

تعني الالتزام بعدم توزيع الربح إلا بعد تحققه ، وعودة رأس المال وخصم جميع النفقات الخاصة بالنشاط.

2- الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية.

3- توزيع الربح بين العناصر المستحقه له: ويتم ذلك على مرحلتين، الأولى بين البنك والمضاربين والثانية بين البنك والمستثمرين.

تصميم النظام المحاسبي:

يقصد بتصميم النظام أن يقوم محلل النظم بوضع خطة استراتيجية لترتيب أجزاء النظام في شكل متكامل يفي بالأهداف المطلوب تحقيقها من النظام.ويشتمل تصميم النظام المحاسبي على ثلاثة مداخل وهي:

أولاً : مدخل تحليل وإعداد وتقييم التقارير المحاسبية:

يشتمل على تحليل كشوفات الحركة الدورية المختلفة لنواحي النشاط المصرفي مثل كشف الحركة النقدية وكشف حساب الأرباح والخسائر وغيرها. تهتم إدارة البنوك بالتقارير لأنها توضح سير أداء المصرف وكفاءة الادارة في كل قسم أو فرع يتم ذلك من خلال مقارنة الأداء الفعلي للمخطط على الفترة المعد عنها.

وعلى مصمم النظم دراسة البيانات والمعلومات والتأكد من صحتها من حيث التسجيل والتبويب بالإضافة إلى تحديد الوقت المناسب لإرسالها إلى الجهة التي تحتاجها،كما يجب على مصمم النظام التعرف على التقارير المطلوبة من النظام وتفصيلاتها ومدى كفايتها للوفاء باحتياجات الإدارة لتحقيق أهداف المصرف .

أهم القوائم المالية في المصارف:

يمكن تلخيص القوائم التي صدرت من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية في الآتي:

1/ قوائم تعبر عن طبيعة المصرف بصفته مستثمراً والحقوق التى له أو عليه وهي:

أ/ قائمة المركز المالي.

ب/ قائمة الدخل.

ج/ قائمة التدفقات النقدية.

د/ قائمة الأرباح والخسائر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية .

2/ قائمة تعبر عن وظيفته بصفته مديراً للاستثمارات المقيدة والحقوق المترتبة عليها وتعرف بقائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة.

3/ قائمتان تعبران عن مسؤلية المصرف عن تولى مسؤلية جمع الزكاة وتوزيعها كلياً أو جزئياً ومسئولية صندوق القرض والقائمتان هما:

أ/ قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة.

ب/ قائمة مصادر واستخدمات صندوق القروض.

ثانياً: مدخل تحليل الدورة المحاسبية:

هذا المدخل يحتوى على كل العمليات التي تحدث في أقسام البنك المختلفة ابتداءً من القيد الأولي انتهاءً بإعداد القوائم المالية.

ثالثاً:مدخل تحليل دور التقنيات في تطوير النظام المحاسبي وأساليب المراجعة الداخلية:

لبعت التقنية دور كبير في تطوير العمل المصرفي خاصة باستخدام الكمبيوتر لأنه يلعب دوراً كبيراً في تسجيل واستخراج التقارير المالية وحفظ المعلومات ،كذلك الإنترنت لعب كوسيط في التعاملات البنكية ، وتتمثل أدواره في :

- توفير وسط ملائم للاتصال بالعملاء.
- ضمان استمرار ثقة العملاء الحاليين .
- تستخدم في نشر الخدمات المالية والتسويقية بتكلفة منخفضة قياساً بتكلفة الإعلانات في الوسائط الأخرى [1].

أساليب الرقابة في البنوك:

يتضمن هذا الإطار أساليب الرقابة التي يستخدمها البنك لمراقبة عملياته إبتداءً من المدخلات مروراً بعمليات التشغيل والمخرجات ،كما يمتد هذا الإطار ليشتمل على الممارسات الإدارية والنواحي التنظيمية وإجراءات الحماية المالية

(1) مجلة المقتصد ، العدد التاسع،مايو 1997، ص 22،23

ذلك لتوضيح نقاط الضعف ومعالجتها وترشيد عملية اتخاذ القرار معتمداً في ذلك على عدة أساليب وهي:

- التفتيش والمراجعة
- التفتيش والمراجعة الداخلية .
- الرقابة الاستثمارية .
- رقابة النقد الأجنبي.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي – فرع كسلا

تأسس بنك التضامن الإسلامي فرع كسلا عام 1993م ،أغراض تأسيس البنك كما ورد في عقد التأسيس وقانونه الأساسي تتمثل في :

1/ القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والاستثمارية والمساهمة في مشروعات التنمية الاقتصادية الأخرى.

2/ قبول جميع الودائع بالجنيه السوداني والعملات الأجنبية ومنح القروض المختلفة الآجال مقابل أنواع من الضمانات كل ذلك وفق قواعد الشريعة الإسلامية.

3/ القيام بعمليات المساهمة والمشاركة والمضاربة والمرابحة في جميع أنواع المعاملات الاقتصادية والمالية وفقاً للأسس الشرعية.

4/ استخراج وإصدار وسحب وقبول وتحصيل وتظهير الشيكات والكمبيالات والأذونات وأي نوع من أنواع بوالص الشحن وأي أوراق أخري قابلة للتحصيل أو التحويل أو النقل أو غير ذلك من المعاملات تدفع داخل السودان أو خارجه.

5/ فتح حسابات الاعتماد والضمان وتقديم الخدمات للعملاء في المجال المالي والاقتصادي.

6/ القيام بكافة أنواع التعامل بالنقد الأجنبي وفق ما تسمح القوانين وقواعد الشريعة الإسلامية.

المؤسسية في بنك التضامن الإسلامي:

يعنى بها الإطار الفكري والتنظيمي للبنك مضافاً إليه مجموعة من اللوائح والإجراءات المتبعة التي تساعد على انسياب العمل في الأقسام والإدارات وبين مختلف المستويات الإدارية العاملة في البنك بصورة متناسقة ومنهج موحد وفهم مشترك لطبيعة العمل. ويمكن أن نلخص مؤسسية البنك في الآتي:

1. إطار فكري منهجي يقوم على الالتزام باحكام الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات.
2. هيكل تنظيمي هرمي تدرج فيه الصلاحيات والمسؤليات وتحدد فيه المهام والاختصاصات في كل المستويات الإدارية.
3. نظم إدارية ونظم محاسبية (مرشد) تبين بالتفصيل أداء المهام في الأقسام المختلفة.
4. رقابة إدارية صارمة على كل أعمال البنك ولديها من الوسائل ما يمكنها من الاطلاع على أدق التفاصيل ومعرفة ما يدور في البنك لوضع المعالجات.
5. وضوح التنظيم واللوائح والإجراءات فهي مكتوبة ومتاحة لضمان استمرار النهج المؤسسي وهنالك مجالات أخرى لابد من التركيز عليها مستقبلاً تتمثل في :

- الاهتمام بعنصر الزمن وتنظيم الوقت.
- إجادة فن التعامل مع العملاء وتسويق الخدمات .
- تنظيم الاستفادة من خدمات الحاسوب ووسائل التقنية الحديثة الأخرى.
- مراجعة الأسس والنظم من وقت لآخر.

أهداف السياسة التمويلية لبنك التضامن الإسلامي:

1. العمل على تخفيف حدة التضخم .
2. العمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل.
3. تنمية الاقتصاد في القطاعات ذات الأولوية .

أهم القطاعات التي يمولها البنك :

القطاع الزراعي ،والقطاع الصناعي ،والقطاع الحرفي ،وقطاع التعدين، وصغار المنتجين،وقطاع الصادر.

أهم صيغ التمويل التي يتعامل بها هي ما لايتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وهي المرابحات ، المشاركات، السلم ، المساهمات.

الدورة المحاسبية في بنك التضامن الاسلامي فرع كسلا:

من خلال المقابلة وتقديم الأسئلة والإطلاع على الدفاتر والسجلات المحاسبية داخل البنك خلصنا بان الدورة المحاسبية في البنك من الناحية العملية تتمثل في الآتي:

- إعداد مستند القيد الأوليّ بتسجيل العملية بدفتر اليومية المساعد أوالعامة ولابد من التأكد من أن القيد مزدوج أي دائن ومدين بحيث تؤدى إلى زيادة في عملية ونقص في عملية أخرى ،ثم الترحيل لدفاتر المساعدة أو العامة ويظهر ذلك على النحو الآتي:

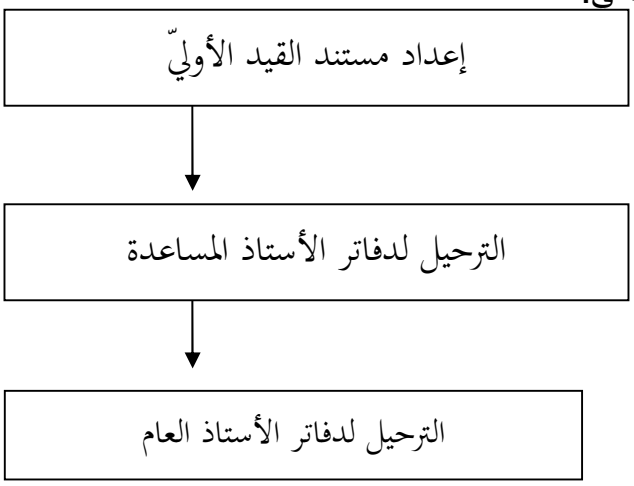

فمثلاً إذا أخذنا نموذجاً على تسجيل عملية مالية على الدفاتر عند توريد نقدية لحساب العميل يكتب في حافظة التوريد رقم الحساب ، اسم العميل ، المبلغ المورد ،والتاريخ،ويسجل القيد المحاسبي بالصورة التالية :

×××××× من حـ/البنك

×××××× إلى حـ/ العميل

هذا يؤكد أي يثبت أن البنك مدين والعميل دائن ويحصل العكس في حالة السحب ويعكس القيد على النحو التالي:

×××××× من حـ/العميل

×××××× إلى حـ/ البنك

ويقوم صراف الاستلام أو الدفع في الحالتين على التوالي بتسجيل العملية ثم الترحيل إلى الأستاذ بعد الفحص والمراجعة التى تتم عن طريق الضابط اليومي

كذلك من حالة الاستثمار عند تسجيل العملية تؤخذ الشيكات من العميل بقسط زمني مثلاً القسط كل شهر أو شهرين ويتم السداد على فترة زمنية حسب نوعية العملية، وتسمى الشيكات المستلمة من العميل كمبيالات تحت التحصيل وتسجل في الدفاتر بالقيد.

من حـ/ كمبيالات محلية تحت التحصيل

إلى حـ/مودعي كمبيالات استمارة تحت التحصيل

من العمليات السابقة نخلص إلى أن الدورة المحاسبية تعني بتسجيل العمليات المالية في دفتر اليومية فى كل الأقسام داخل البنك ثم الترحيل إلى دفتر الأستاذ المساعد ثم إلى العام وتحفظ المستندات بصورة مرتبة ومسلسلة حسب الأيام بحيث يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

بعد التسجيل يتم إعداد التقارير الدورية والميزانيات الشهرية وتحليل الأرباح والخسائر وتحليل الإيرادات والمصروفات لمعرفة اتجاه سير أداء المصرف وتصحيح الانحرافات من خلال مقارنة الموازنات التقديرية بالتكلفة الفعلية ثم اتخاذ قرار السير قدماً أم إيقاف النشاط ذلك من خلال استخدام نسب التحليل المالي.

ومن نسب التحليل المالي التى تستخدمها البنوك الإسلامية إضافة إلى ما تستخدمه البنوك التقليدية لقياس أدائها على حسب اطلاعنا على الدفاتر.

* نسبة العائد من البيوع والاستثمارات= الدخل من البيوع

والاستثمارات%

مجموع البيوع والاستثمارات

تشير هذه النسبة إلى قياس قدرة المصرف على توليد الدخل من البيوع والاستثمارات

* العائد من البيوع المؤجلة = دخل البيوع المؤجلة %

مجموع البيوع المؤجلة

تشير هذه النسبة إلى قياس قدرة البنك على تحقيق الدخل من البيوع المؤجلة.

* العائد على الاستثمارات = دخل الاستثمارات%

مجموع الاستثمارات

تشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الاستثمارات المقيدة.

يجب على كل مصرف مؤسس داخل أو خارج السودان وفق قانون السودان فيما يتعلق بالاعمال التي يتم إنجازها بواسطة فروعه أن يعد ميزانية عمومية وحساب أرباح وخسائر في الوقت الذي يحدده بنك السودان كما يجب عليه الاحتفاظ بجميع مستندات معاملاته.

السياسات المالية في البنك :

فيما يتعلق بالسياسات المالية في البنك أفادنا المدير بأن البنك يلتزم بمبادئ ومعايير البنوك الإسلامية، فيما يختص بإثبات وقياس الإيرادات حيث تثبت الأرباح الناتجة من المرابحات بما في ذلك المرابحات طويلة الأجل والمحلية والدولية بعد سداد كامل مبلغ القسط أما أرباح السلم تثبت بعد تصفية العملية وكذلك أرباح المشاركة أما الإيرادات من تأجير المباني والعقارات تثبت بعد استلامها فعلياً أما الإيرادات الأخرى فتثبت عند استحقاقها ، كما تم الاستطلاع من بعض المستثمرين والمودعين عن مدى كفاية التقارير المالية عن مدى توفير احتياجاتهم بما في ذلك الجهات الرسمية مثل ديوان الزكاة والضرائب ، أفادوا بأن البنك يوفر لهم قوائم إضافية تعبر عن تولي المصرف مسئولية جمع الزكاة من عملائه.

وبالنظر إلى القوائم المالية تمكنا من حساب بعض النسب المالية التي توضح سير الأداء منها :

نسبة العائد علي البيوع والاستثمارات = الدخل من البيوع والاستثمارات = 263424 = مجموع الاستثمارات 3099445= 85%

هذه النسبة تشير إلي قدرة البنك علي توليد الدخل من البيوع والاستثمارات بنسبة 85% في كل جنيه :

نسبة السيولة السريعة في البنك = الأصول المتداولة – المخزون = 853735 – 3000 الخصوم المتداولة 19543406

= 4.3 % هذه النسبة تدل على أن البنك لديه مقدرة عالية للوفاء بالتزاماته في الأجل القصير.

وخلصنا من ذلك بأن البنوك الإسلامية لديها قوائم إضافية تعبر عن مدي تولي البنوك مسؤولية جمع الزكاة من عملائها ذلك حسب طبيعة عمل البنوك الإسلامية.

كما أن القوائم المالية التي يستخرجها النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية تمثل وسيلة عرض كافي وملائم للمعلومات.

التوقيع على الميزانية:

يوقع على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر:

- المدير العام أو أي اثنين من أعضاء مجلس الإدارة
- المدير أو وكيل المركز الرئيسي في حالة البنك الأجنبي خارج السودان.

أما إذا لم يرد نص بالنسبة لإعداد الميزانية يجب الالتزام بمتطلبات قانون الشركات لسنة 1925م

مراجعة الميزانية:

تتم مراجعة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر بواسطة مراجع قانوني يعينه المصرف بعد موافقة بنك السودان كم يجب على المراجع أن يعد تقريراً عن الحسابات التي راجعها ويرسله إلى بنك السودان .

مشتملات التقرير الذي يعد لبنك السودان:

يجب أن يشتمل التقرير المعد لبنك السودان بواسطة المراجع القانوني إضافة إلى المواضيع المطلوبة (حساب أرباح وخسائر) حسب اللوائح والقوانين على الآتي:

1/ البيانات والمعلومات الخاصة بالبنك والميزانية يجب أن تكون صحيحة وكافية لا تخالف أحكام القانون.

2/أوجه القصور في عمل المصرف وتوصيات الإدارة في طريقة حفظ المستندات والسجلات.

3/ أي مواضيع يرى المراجع أنه من الضروري إخطار بنك السودان بها.

نشر الميزانية :

يجب على المصرف أن يقوم بنشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير المراجع. وإرسال ثلاث نسخ من الميزانية وحساب الأرباح إلى بنك السودان خلال ثلاثة أشهر من نهاية المدة المتعلقة بقفل الحسابات ، ويجوز لبنك السودان مد هذه الفترة لتقديم المستندات لأي فترة مناسبة .

المراجعة الخاصة للميزانية:

يجوز لبنك السودان للمصلحة العامة أو لمصلحة البنك أن يعين مراجعاً يقوم بمراجعة حسابات المصرف فيما يتعلق بأي عملية محددة ويقدم المراجع تقريراً عن تلك المراجعة ،وتقدم صورة منه للمصرف ، كما أن المصرف يتحمل مسئولية المراجعة الخاصة المتعلقة بالعمليات المحددة في الأمر الصادر من بنك السودان.

هذا ما تمكنا رصده بشيء من الإيجاز عن النظام المحاسبي في البنك (بنك التضامن الإسلامي - فرع كسلا)، وقد أرفقت الدراسة نماذج تطبيقية من القوائم المالية والكشوفات التحليلية لأرباح وخسائر البنك.

❖ **وقد خلصنا من ذلك بعدد من النتائج والتوصيات** :

أهم النتائج :

1/ يقوم النظام المحاسبي في البنك على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي على ضوئها يتم استخراج التقارير والقوائم المالية من البيانات والأحداث المالية.

2/ تقوم البنوك الإسلامية بتطبيق نظام محاسبة التكاليف في قياس تكلفة خدماتها ذلك بهدف مد إدارة البنك بمعلومات تساعدها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة.

3/ يوفر النظام المحاسبي معلومات تفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

4/ القوائم المالية التي يستخرجها النظام تمثل وسيلة عرض ملائم للمعلومات.

5/يحتاج النظام المحاسبي في بنك التضامن الإسلامي إلى تطوير.

6/ ضعف النظام المحاسبي له علاقة مباشرة بالسرقات والاختلاسات نتيجة لوجود الثغرات في النظام.

7/تواجه البنوك مشكلة التعثر في سداد التمويل لعدم الدراسة الكافية للمشاريع الاستثمارية.

8/تواجه البنوك مشكلة التعيين دون مؤهلات علمية أو كفاءات علمية مما يؤدي إلى الأخطاء غير المقصودة لعدم الدراية الكافية مما ينعكس على اداء البنك.

أهم التوصيات :

1/ترقية العمل المصرفي عن طريق التوسع في استخدام الحاسب الآلي ووسائل التقنية الأخرى لتقديم خدمات مصرفية حديثة.

2/حسن إدارة موارد واستخدامات البنك بهدف تحقيق السلامة المالية والبعد عن مخاطر الفشل.

3/ضرورة إلمام العاملين بالمعايير المحاسبية والقوانين المنظمة للعمل المصرفي.

4/ضرورة توطين استخدام تكنولوجيا معالجة البيانات والمعلومات لأن عالم اليوم يقوم على الغذاء المعلوماتي المنظم.

5/ لابد من تفهم العاملين والمتعاملين مع المصارف الإسلامية على أمور الدين الإسلامي عامة والمعاملات خاصة لأن عملها يتركز على التطبيق السليم لصيغ الاستثمار الاسلامية على أرض الواقع.

6/يجب على إدارة البنوك القيام بالدراسات الكافية قبل إعطاء التمويل حتى لايؤدي ذلك إلى التعثر في السداد.
7/ضرورة تكثيف الدورات التدريبية بهدف الوصول إلى الموظف الكفؤ وتعيين الأفراد من ذوي الخبرات والمؤهلات التي تؤهلهم للوفاء بمتطلبات المصرف الإسلامي.
8/ضرورة تحديث وحدة الأرشيف بصورة تمكن من الرجوع إلى المستندات بسهولة.

أخيراً كما يوصي الباحث الدارسين والباحثين بإجراء بعض الدراسات حول البنوك الإسلامية ونظامها المالي والمحاسبي إذ يمكن اقتراح مواضيع لأبحاث مستقبلية تتمثل في :

- تقويم الأداء المالي والمحاسبي في المصارف الإسلامية.
- أثر استخدام التقنيات المصرفية في تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية.